السياسات الضريبية للسلاطين في مصر في العصر المملوكي

(648-923هـ / 1250-1517م)

وفيقة أحمد يوسف السعيد

ملخص

تعد السياسات الضريبية أحد أهم المناحى فى تاريخ مصر الإسلامية فى العصر المملوكى، لكونها تمثل أحد أهم الأعمدة التي يقوم عليها اقتصاد الدولة لذلك عمل سلاطين المماليك على حسن استغلالها لكي يضمنوا من خلالها الحصول على الأموال اللازمة لهم . ومن جانب آخر كسب التأييد الشعبي لهم في وقت عدم استقرار الأمور من خلال إلغاءها فهي بذلك عامل مهم يمكن من خلاله التعرف على الأوضاع السياسية والاقتصادية للدولة .

وتهدف هذه الدراسة إلى البحث فى تاريخ السياسات الضريبية للدولة المملوكية، وكيف كانت هذه السياسات عاملاً من عوامل فهم التاريخ الإقتصادى للدولة المملوكية، ويناقش البحث أهمية الضرائب فى تاريخ مصر فى العصر المملوكى، وكذلك بعض السياسات التى هدفت لتخفيف العبء الإقتصادى على الشعب ورفع بعض الضرائب، فضلاً عن مصادرة بعض الأموال، ويناقش البحث أيضاً سياسات فرض بعض الضرائب سواء كانت ضرائب سبق فرضها، أو ضرائب مستحدثة، فضلاً عن البحث فى علاقة الضرائب ببعض المستجدات التى تمر بها الدولة سواء من الناحسية السياسية أو الإقتصادية أو الإجتماعية، وأخيراً معرفة كيف كانت الضرائب عصب وعماد من أعمدة الإقتصاد فى العصر المملوكى.

Abstract

Prepares tax policies one of the most important aspects in the history of Islamic Egypt in the Mamluk era, as they represent one of the most important pillars upon which the state's economy is based. Therefore, the Mamluk Sultans worked to properly exploit them in order to ensure

that they obtain the necessary funds for them. On the other hand, gaining popular support for them at a time of instability in matters by canceling them, as it is thus an important factor through which to identify the political and economic conditions of the state.

This research aims to research in the history of tax policies of the Mamluk state, and how these policies were a factor in understanding the economic history of the Mamluk state. The research discusses the importance of taxes in the history of Egypt in the Mamluk era, as well as some policies aimed at reducing the economic burden on the people and raising some taxes. In addition to confiscating some funds, the research also discusses the policies of imposing some taxes, whether they are acceptable taxes, or new taxes, as well as researching the relationship of taxes with some of the developments that the state is going through, whether from political, economic or social problems. One of the pillars of the economy in the Mamluk era.

مدخل :

كانت دولة المماليك أقوى وأغنى قوة إسلامية على المسرح السياسي منذ منتصف القرن السابع الهجري الثالث عشر الميلادي ومركزاً له وزنه في ميادين السياسة والمال، لقد كان النظام الإقتصادى المملوكى نظاماً قوياً مرتباً خاضعاً لإدارة مالية صارمة، وبطبيعة الحال كانت الضرائب باباً هاماً من أبواب الحياة الإقتصادية المملوكية، هذا وتعتبر السياسات الضريبية أحد أهم المناحى فى تاريخ مصر الإسلامية فى العصر المملوكى، لكونها تمثل أحد أهم الأعمدة التي يقوم عليها اقتصاد الدولةً لذلك عمل سلاطين المماليك على حسن

استغلالها لكي يضمنوا من خلالها الحصول على الأموال اللازمة لهم . ومن جانب آخر كسب التأييد الشعبي لهم في وقت عدم استقرار الأمور من خلال إلغاءها فهي بذلك الترمومتر الذي يمكن من خلاله التعرف على الأوضاع السياسية والاقتصادية للدولة.

لقد كانت بداية العصر المملوكي بداية صعبة لهؤلاء السلاطين فقد كانت النظرة العامة أنهم علي أنهم قد انتزعوا الحكم والسلطة من الأيوبيين الذين كانوا أصحاب الحق في الحكم والسلطة، وبتولى سلاطين المماليك حكم مصر رغم أن حكم الشام تحت سيطرة الأيوبيين فمثل هذا خطراً على تلك الدولة الناشئة حديثاً لهذا سعى سلاطين المماليك إلى التودد والتقرب من الطبقات الشعبية ومن المصريين حتى لا يكون هناك خطراً داخلياً يضاف ألي الأخطار الخارجية فيهدد تلك الدولة؛ لذلك عمل السلاطين على تحسين الأوضاع الاقتصادية في البلاد ومحاولة إزالة العوائق بينهم وبين الشعب المصري الذي مثل عماد الدولة الناشئة .

أولاً: سياسات رفع المستحقات الضريبية وتخفيفها

تبدء تلك السياسات فعلياً مع تولي الظاهر بيبرس الحكم فبعد أن قتل قطز (٦٥٧-٦٥٨هـ/ ١٢٥٩- ١٢٦٠م) وتم سلطنته على الحكم أراد أن يتقرب للشعب المصرى وخاصة أن معظمهم كان يشعر بالكراهية تجاه المماليك البحرية لكثرة عبثهم بهم في ظل حكم المعز أيبك (٦٤٨- ٦٥٥هـ/ ١٢٥٠- ١٢٥٧م) لذا قام بيبرس بإسقاط جميع الضرائب التي فرضها المظفر قطز على الرعية مما كان له مردودا إيجابيا على المصريين الذين قد فرحوا بهذا فرحاً شديداً وأخذوا في تزيين شوارع القاهرة احتفالاً بانتصارهم على المغول[1] .

وبنفس الطريقة قام المنصور قلاوون (٦٧٨- ٦٨٩هـ/ ١٢٧٩- ١٢٩٠م) بإلغاء زكاة الدولية[2] والتي كانت من أجحف أنواع الزكاة التي يتم جمعها من بالرعية، كذلك أبطل

١ المقريزي: السلوك لمعرفة دول الملوك، ج٢ تحقيق سعيد عبد الفتاح عاشور، ط٢، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٧م، ج١، ق٢، ص ٤٣٧، ٤٣٨.

٢ الدولية هي مال كان يؤخذ من أصحاب الأموال عن زكاة ماله ولو عدم المال حتى لو مات صاحبها عن فقر وكانت تؤخذ من ورثته وكان من يدفعها من الأغنياء هم الذين يستخدمون العجلات في الري أو الغز أو صناع السكر وبهذا تكون ضريبة على الآلات المستخدمة في الصناعة، السلوك، ج١، ق٢، هامش ص ٦٦٤.

مقـرر النصـارى[١]، كـما ألغـى الضريبـة التـي كانـت تفـرض عـلى الرهبـان وتـم إعفائهـم مـن الحقـوق والرسـوم والمقاسـات[٢] وكانـت قـد اسـتحدثت منـذ ثـمان عـشرة سـنة[٣]

وبهـذا يكـون الـذي أصـدره هـو الظاهـر بيـبرس (٦٥٨- ٦٧٦هـ / ١٢٦٠- ١٦٧٧م) وهـو مقـرر جبايـة الدينـار[٤]، كـما أبطـل مـا كان يجبـى عنـد وفـاء النيـل مـن أجـل شراء الحلـوى والفاكهـة واللحـوم وكانـت تلـك الضرائـب أكثـر ممـا يتحملـه الفلاحـين، وأمـر بـصرف ذلـك المـال مـن ديـوان النظـر[٥] .

كـما قـام المنصـور قـلاوون في عـام ٦٨٩ هـ/ ١٢٨٩م بإبطـال وظيفـة قديمـة تسـمى ناظـر الـزكاوات وكانـت مهمـة متوليهـا هـي أخـذ الـزكاة مـن أصحـاب الأمـوال حسـبما كان مسـجلاً في الدفاتـر المعتمـدة، فـإن مـات أحـد أصحـاب الأمـوال أو عـدم مالـه يؤخـذ مـا هـو مقـرر عليـه في الدفاتـر مـن أولاده أو أحفـاده أو مـن أقاربـه[٦]، كـما أبطـل مقـرر عـلى اليهـود والنصـارى غـير الجاليـة في كل سـنة دينـار برسـم نفقـات الجنـد فأبطله[٧].وألغـي جبايـة وفـاء النيـل وهـي تجبـى

١ مقـرر النصـارى: هـو دينـار سـوى الجاليـة برسـم نفقـة الأبنـاء بـكل سـنة والـذي أحـد تلـك الضريبـة هـو الظاهـر بيـبرس، وكانـت مقابـل حمايتهـم والدفـاع عنهـم . المقريـزي: السـلوك، ج٢، ص١٦٢؛ إبراهيـم حسـن: دراسـات في تاريـخ المماليـك البحريـة، ص٤٠٦ .

٢ قاسـم عبـده قاسـم: أهـل الذمـة في مـصر مـن الفتـح الإسـلامي حتـى نهايـة المماليـك، عـين للدراسـات البحـوث الإنسـانية والاجتماعيـة، ط ٢٠١٣١،م، ص٧٤ ؛ طـارق محمـد الكـردي: حقـوق الإنسـان في دولـة المماليـك، رسـالة ماجسـتير، الجامعـة الإسـلامية بغـزة، ٢٠١٥، ص٢٣.
حقوق الإنسان، رسالة ماجستير، ٢٠١٥، جامعة غزة، ص١١٤.

٣ شـافع بـن عـلي الكاتبـي: الفضـل المأثـور مـن سـيرة السـلطان المنصـور ، نسـخة مكتبـة البودليـان (اكسـفورد) رقـم ٤٢٤ ، تحقيـق : عمـر عبدالسـلام تدمـري ،المكتبـة العصريـة، صيـدا، بـيروت، الطبعـة الأولى، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٨ م.، ص ١٧٥ ؛ المقريـزي: السـلوك، ج٢، ص ١٦٢ .

٤ هـو مـا يجبـى مـن التجـار عنـد رحيـل العسـكر لملاقـاة العـدو في أي معركـة، إبراهيـم حسـن : دراسـات في تاريـخ المماليـك، ص ٤٠٧ .

٥ إبراهيم حسن : دراسات في تاريخ المماليك، ص ٤٠٧ .

٦ ابـن إيـاس: بدائـع الزهـور فى وقائـع الدهـور، تحقيـق محمـد مصطفـى زيـادة، ط٣، مطبعـة دار الكتـب والوثائـق القوميـة، القاهـرة، ٢٠٠٨م، ج١، ص ٣٦٣؛ حيـاة الحجـي: السـلطة والمجتمـع في سـلطنة المماليـك ٦٦١ هـ / ١٢٦٢م إلى ٧٨٤ هـ/ ١٣٨٢م، المجلـس الوطنـي، الكويـت، ٢٠٠٢ م ،ص٨٤،٨٣ .

٧ ابـن دقمـاق: الجوهـر الثمـين في سـير الملـوك والسـلاطين، تحقيـق محمـد كـمال الديـن عـز الديـن عـلي، عـالم الكتـب، القاهـرة، ١٩٨٥م ، ص ٣٢٥.

من الناس تستخدم في شراء اللحوم للشواء والفاكهة والحلوى وتقدم للناس في الاحتفال المقام بمناسبة وفاء النيل عند المقياس تم استبدال الإنفاق عليه من بيت المال، وأسقط ضرائب أخرى مختلفة[1].

وكان يفرض على الفلاحين الكثير من الأموال والضرائب التي جعلتهم لكي يتخلصوا من تلك الضرائب يقومون بهجر القرى وترك الأراضي الزراعية مما جعلها تتعرض للتشقق والتبوير فقام المنصور قلاوون بإعفائهم من بعض الأموال التي تفرض عليهم وسامحهم ، مما جعلهم يعدون مرة ثانية لتعمير وزراعة تلك الأرضي الزراعية[2]، ونجد بذلك أن قلاوون كان حريصًا كل الحرص على أن يبقى الفلاحين في أراضيهم وأن تستمر الأرضي الزراعية في العطاء والمحافظة عليها ، ويتضح من ذلك أنه كان يراعي حال الفلاحين الاقتصادية.

كذلك قام الأشرف خليل بن قلاوون (٦٨٩- ٦٩٣هـ/ ١٢٩٠- ١٢٩٣م) بالمسامحة بالبواقي بأرض مصر والشام وهي نفس السياسة التي قام بها المنصور لاجين، كما أبطل عدة مكوس أخرى[3].

وعندما تولى الناصر محمد بن قلاوون (مدة حكمه الأولي٩٠١-٩٠٢هـ/ ١٤٩٦-١٤٩٧م)، (الثانية ٩٠٢-٩٠٤هـ/ ١٤٩٧-١٤٩٨م) الحكم سار على نهج من سبقه من سلاطين المماليك فإذ به في عام ٧٠٠هـ/ ١٣٠٠م،عندما قرر متولي القاهرة والأمير ناصر الدين محمد بن الشيخني أن يستخرج من أصحاب العقارات والأموال مالاً وسماه "مقرر الخيالة"، وتم حصر أصحاب الأملاك ،وقرر على كل منهم ضرائب وتم تحصيل منها مائة ألف دينار، قام بأبطالها[4] .

١ ابن دقماق : الجوهر الثمين، ح٢،ص ١٠٥؛ المقريزي: الخطط، ج١، ص ١٠٦.

٢ شافع بن علي الكاتبي: حسن المناقب، المنتزعة من السيرة الظاهرية، تحقيق عبد العزيز عبدالله الخويطر، ط٢، الرياض ١٩٨٩م ص ١٧٣ .

٣ المقريزي: الخطط، ج٢، ص ٢٧٥؛ نعيمة أبو شاكور: الضرائب والجبايات في مصر في العهد المملوكي، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة طرابلس، ٢٠١٥، ص ١٥١.

٤ عثمان عطا: الأزمات الاقتصادية في مصر في العصر المملوكي ،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م، ص ٢٣٣.

كما قام الناصر محمد بإبطال بعض المكوس مثل نصف السمسرة الذي أحدثه ابن الشيخي في إدارته[1]، كذلك أسقط رسم الولايات والمقدمين والنواب والشرطة[2] وأسقط مقرر الحوائص والبغال[3] وألغى مقرر السجون[4]، كما أبطل حقوق ساحل الغلة[5] والعرصات والمسامحة ومقرر الملاهي وأبطل البراطيل من الولاة والنظار وأرباب الوظائف[6]، كذلك "مقرر طرح الفراريج "وكان لها ضمان في سائر نواحي الإقليم. فتطرح على الناس في النواحي الفراريج وكان فيها من الظلم والعسف، أخذ الأموال من الأرامل والفقراء والأيتام مالا يمكن شرحه وكان لكل إقليم ضامن مفرد ولا يستطيع أحد أن يشتري فروجاً فما فوقها إلا من الضامن كذلك مقرر الفرسان وكان يجبي من سائر الأقاليم منه مال عظيم ويؤخذ فيه الدرهم ثلاثة دراهم لكثرة الظلم[7]، وبإسقاط تلك الضرائب نجحت السلطة الحاكمة في التخفيف من معاناة الأرامل والفقراء والأيتام، فأصبح بتلك الأعمال محط احترام وتقدير جميع المصريين.

وبهذا أراد الناصر محمد بن قلاوون أن يخفف من الضغوط الاقتصادية على جميع طبقات الشعب المصري ونظراً لكثرة أعمال الناصر محمد الاقتصادية بالإضافة لإسقاطه الكثير من الضرائب عن كاهل الناس الأمر الذي دفعه لإنشاء ديوان جديد ليحصل منه على

١ أنه من باع شيء فإن دلالته على كل مائة درهم درهمين يؤخذ منها درهماً للسلطان وصار الدلالة يحسب حسابه ويؤخذ درهم قبل درهم السلطان، المقريزي: السلوك، ج٢، ق١، ص ١٥١.

٢ كانت تجبى المذكرون من غرقاء الأسواء وبيوت الفواحش وعليها جند متقطعة وأمراء كان فيها من الظلم والعسف والفساد وهتك الحرم وهجوم البيوت مالا يوصف. المقريزي: السلوك، ج٢، ص١، ص ١٥١ .

٣ وهي تجبى من المدينة وسائر معاملات مصر كلها من الوجهين القبلي والبحري فكان على كل من الولاة والمقربين مقرر عمل في كل قسط من أقساط السنة إلى بيت المال عن ثمن ثلاثمائة درهماً وعن ثمن خمسمائة درهم وكان فيها من الظلم بلاء عظيم. المقريزي: السلوك، ج٢، ق١، ص١٥١.

٤ هو على كل سجين سجن ولو للحظة واحدة ومبلغ ستة دراهم. المقريزي: السلوك، ج٢، ق١، ص ١٥١.

٥ ساحل الغلة : كان واقعًا على النيل ببولاق وبه خص الكيالة الذي يأخذ فيه مكس الغلة نحو ستين رجلاً ما بين نظار، ومستوفين، وكتاب، بالإضافة لثلاثين جندًا للشد، وكانت الغلال المستخرجة من الأقاليم لا تباع إلا فيه وكان ما يحصل منها في السنة أربعة آلاف ألف وستمائة ألف درهم فقد كان مقرر على كل أردب مبلغ درهمين للسلطان، ويلحق نصف درهم بهما. ابن دقماق: الجوهر الثمين، هامش ص ٣٦٨؛ ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج٩، ص ٤٥.

٦ ابن دقماق: الجوهر الثمين، ص ٣٦٨.

٧ ابن دقماق: الجوهر الثمين، ص ٣٦٩؛ المقريزي: السلوك، ج٢، ق١، ص١٥١.

الأموال اللازمة لتلك الأعمال وهو "ديوان الخاص" وجعل له الكثير من الموارد فكانت تجمع الأموال من الإسكندرية باسم السلطان، كذلك ثغر الإسكندرية ووادي الفرنج وبيع السمك البوري، والبطارخ ومتحصل جهات ثغر دمياط وفوة والبرلس وثغر رشيد[١]. كما أسقط مقرر "الأقصاب" "والمعاصر"[٢] وأسقط رسوم الإفراج[٣]، "وحماية المراكب"[٤]، و"حقوق القنيات"[٥]، وضمان نجيب مصر[٦] كذلك مقرر "شد الدعماء" و"حقوق السودان" كشف مراكب النوبة فتؤخذ من : كل عبد وجارية مقرر معلوم عند ترددهم في الحانات[٧].و"مقرر الجراريف"[٨] "ومقرر المشاعلية"[٩] "ومقرر الاتيان"، التي كانت تؤخذ لمعاصر الأقصاب ومنها "زكاة الرجل"[١٠] بالديار المصرية[١١].ثم نودي في الناس بالقاهرة ومصر وسائر الأعمال بإبطال ما أبطل في الجهات وكتب المراسيم مما كان له أكبر الأثر في نفوس المصريين وحياتهم فسر الناس بها سروراً كبيراً[١٢] بسبب ما أزيح عن كاهلهم من تلك الضرائب المرهقة، كما قام السلطان الناصر محمد بإبطال "مكس الملح" بديار مصر، فتم بيع أردب الملح بثلاثة دراهم بعد أن كان بعشرة دراهم[١٣] .

١ إبراهيم حسن: دراسات في تاريخ المماليك، ص ٤١٠.
٢ وهو ما يجي من مزارع الأقصاب وأرباح المعاصر ورجل المعصرة، المقريزي: السلوك، ج٢، ق١، ص ١٥١.
٣ وهي ما يجبى من سائر البلاد وهي حصة بذاتها لا يعرف لها أصل. المقريزي: السلوك، ج٢، ق١، ص ١٥٢.
٤ وهي تجبى من سائر المراكب التي توجد في النيل لتقدير معين على كل مركب يقال مقرر حماية ويجبى من المسافرين في المراكب سواء كان غنياً أو فقيراً . المقريزي: السلوك، ج٢، ق١، ص ١٥٢.
٥ وهو ما كان يؤخذه مهتار الطشتخاناه من البغايا ويجمعه من المنكرات والفواحش من أوباش مصر. المقريزي: السلوك، ج٢، ق١، ص ١٥٢.
٦ وهو خطط الفساد كان سكنها سلالة قبيلة نجيب وربما تحول هذا المكان سكناً لأهل المنكرات. المقريزي: السلوك، ج٢، ق١، ص ١٥٢.
٧ المقريزي: السلوك، ج٢، ق١، ص ١٥٢.
٨ كانت تجي من المهندسين والولاة وبشائر الأقاليم وعليها عدد من الأجناد، المقريزي: السلوك، ج٢، ق١،ص ١٥٢.
٩ وهو ما يؤخذ عن تنظيف أسرية البيوت والحمامات والمسامط وغيرها، ومحل ما يخرج من الوسخ إلى الكيمان فإذا امتلأ سرب من مدرسة أو مسجد أو بيت لا يمكن شيله حتى يحضر الضامن ويقرر أجرته بما يختار، المقريزي: السلوك، ج٢، ق١، ص ١٥٢.
١٠ لم يرد لزكاة الرجل والمرجح أنها زكاة الدولية التي سبق أن أبطلها قلاوون. ابن حبيب: تذكرة النبيه، ج٢، ص ٦٩.
١١ المقريزي: السلوك، ج٢، ق١، ص ١٥٢.
١٢ المقريزي: السلوك، ج٢، ق١، ص ١٥٤.
١٣ المقريزي: السلوك، ج٢، ق١، ص ٢٠٣.

ويذكر أحد الباحثين أن الناصر محمد اتخذ من هذا الأمر ذريعة لمصادرة بعض الثروات والأموال من كبار الدولة مبرراً لنفسه بأن هذه الثروات الطائلة التي استحوذ عليها بعض أمراء مصر قد جمعوها بطريقة غير شرعية[1]، وإن كان ذلك صحيحًا فهو يعد من محاسن الناصر محمد بن قلاوون لأنه يعمل على القضاء على الفساد والفاسدين من كبار رجالات الدولة .

ويتضح من هذا أن لهذا الديوان دوره الإيجابي في تفادي الأزمات في عصر الناصر محمد بن قلاوون، فكان يمثل صندوق تفادي الكوارث والأزمات التي تتعرض لها مصر في تلك الظروف، وكان الناصر محمد بهذا يقيم نوعاً من العدالة الاجتماعية والأخذ من الأغنياء للفقراء بطريق غير مباشر من أجل تخفيف الأزمات عن الناس المختلفة لذا كان محبوبًا من المصريين.

ولقد وصل مجموع ما أسقطه الناصر محمد من ضرائب نحو أربعة عشر نوعاً[2]، ويبدو أن لإسقاط تلك الضرائب أكبر الأثر في نفوس المصريين وأحوالهم مما جعل المؤرخين يثنون على الناصر محمد بن قلاوون ويشيدون به، وأشاد به كل من المقريزي وأبو المحاسن[3].

ولم يكتف بهذا فقد عمل على تخفيف الظلم فإذا به يأمر بأن يقلل من إقطاع الجند[4] من عشرة آلاف درهم إلى ثلاثة آلاف درهم والأمراء من أربعين ألف إلى عشرة آلاف وكان الناس منه في أنواع من الشدائد لكثرة المغارم والعسف والظلم فإن أمراءها كان يدور على نواتيه المراكب والكيالين والركاب وكان المقرر على كل أردب درهمين ويلحقه نصف درهم أخر، سوى ما كان ينهب وكان كل ذلك في ساحل الغلة[5]

وقام السلطان برقوق (مدة حكمة الأولي ٧٨٤-٧٩١هـ/ ١٣٨٢-١٣٨٨م)، (الثانية ٧٩٢-٨٠١هـ/ ١٣٨٩-١٣٩٨م) بإبطال ضمان المغاني[6] والأفراح بجميع البلدان من

١ إبراهيم حسن: دراسات في تاريخ المماليك، ص ٤١١.
٢ إبراهيم حسن: دراسات في تاريخ المماليك، ص ٤٢٤.
٣ إبراهيم حسن: دراسات في تاريخ المماليك، ص ٤٢٦.
٤ هو نظام اتبع في مصر في العصر المملوكي فكان كل جندي له إقطاع بمفرده تبع واحد من عشرين ألف درهم إلى ثلاثين وفيهم من إقطاعه خمسة عشر ألف وأقلهم عشرة آلاف وذلك سوى الضيافة، وبلغت خمسة آلاف درهم في الإقطاع الثقيل، المقريزي: الخطط، ج١، ص ١٦١ .
٥ ابن تغري بردي: النجوم، ج٩، ص ٤٥.
٦ ضمان المغاني : من أشنع الأمور وأقبحها فما كان أحد يستطيع إقامة عرس حتى يغرم قدر عشرين إلى ثلاثين مثقال ذهب وكان بمصر لا تغيب معنية من بيتها ولو إلى زيارة أهلها إلا أخذ الضامن منها رشوة =

أسوان للعريش ويقول المقريزي عن ذلك "أن السبب في هذه الضرائب هم وزراء السوء، نظراً لما يتحصل عليه من أموال فإن العريس ما كان يتهيأ حتى يغرم أهله للضامنة خمسمائة درهم فما فوقها بحسب حال أهل العريس ولا تستطيع امرأة أن تزين إلا بإطلاق من الضامنة ، ولا يضرب بدف في عرس أو ختان إلا بإطلاق ،وعلى كل إطلاق، فريضة مال مقرر في الديوان، وكان على كل مغنية قطيعة عملها إلى الضامنة، فإذا باتت في غير بيتها قامت بمال للضامنة وتدور في كل ليلة على بيوت المغاني جماعة من جهة الضامنة لمعرفة من باتت منهن خارج بيتها، وكان على البغايا ضرائب مقررة ،أما في بلاد الصعيد والوجه البحري فإنه يعرف حارات المغاني والبغايا فتقوم كل واحدة منهن بمال مقرر، فيباح هناك التجاهر بالزنا وشرب الخمر ما يشنع ذكره[1]، ويتضح من هنا :أن وزراء السلطان برقوق كانوا - دائمًا - يسعون لجمع الأموال عن طريق فرض المزيد من الضرائب على الناس لكي يضمنوا بقائهم في تلك المنصب، وعندما يريد برقوق التودد للشعب يقوم بإلغاء هذه الضرائب ليظهر أمامهم أنه كارهًا للظلم والتعسف ، فكان هؤلاء الوزراء يتفننون في فرض الضرائب ففرض على الأفراح نوعًا من تلك الضرائب ولكي يضمنوا عدم تهرب أفراد الشعب منها يقوموا بإعطاء وثيقة تضمن دفع ما على العريس من ضرائب، هذا من جانب ومن الجانب الأخر كان يفرض على من يقمون بإحياء حفلات الزفاف والأعراس ضرائبا تدفعها أرباب الغناء أيضا ونتيجة لتلك الضرائب التي فرضت على أرباب الغناء وأهل البغاء، جعلت هؤلاء البغايا يتجاهرون بالفاحشة من أجل دفع ما عليهم من تلك الضرائب فكان لذلك أثرا كبيرا وسيئا لنشر الرذيلة بين الناس .

والأكثر من هذا أنه لو مر أحد الغرباء في تلك الأماكن _أماكن البغاء- دون قصد الزنا، فلا يلزم أن يأتي بضامنة تلك البغايا والاتي يقومن بالالتفاف به فيكرهنه علي ذلك فيفتدي نفسه بماله يدفعه إليهن حتى تؤدي البغي ما عليها من الضريبة[2] .

= وفي الأرياف كان للمغاني حالة مفردة يعمل فيها من الفجور ما يقبح ذكره، ومن اجتاز بها غلط الزم أن يزني بخاطئة فإن لم يفعل فدا نفسه بشي ؛ محمد أحمد دهمان : معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، دار الفكر، دمشق،١٩٩٠م، ص ١٠٤.

١ المقريزي: السلوك، ج٣، ق١، ص٢٦٦.

٢ المقريزي: السلوك، ج٣، ق١، ص٢٦٦.

كما أمر برقوق بإبطال "ضمان الملح" من عينتاب "وضمان المغاني" من منيه بني خصيب ومن أعمال الصعيد وأبطل "ضمان الدقيق" من البيرة" وأبطل ما كان مقرر على أهل البرلس ودمياط وفارسكور وبلطيم وهو يشبه الجالية مبلغ يردونه كل سنة ستون ألف درهم[١] وبهذا يكون السلطان برقوق قد أبطل في هذه السنة عدة مكوس كانت بالديار المصرية وكان يحصل منها غاية الضرر للناس[٢] ،كما عمل علي إبطال سائر المكوس من سائر ديار مصر وأعمالها[٣]. كذلك أبطل السلطان برقوق ما أعاده الوزراء من ضمان القراريط بأعمال مصر كلها، وكان كل أحد من الناس لوجل لا يقدر أن يشتري دار حتى يؤخذ منه كل ألف درهم ثمانية وعشرون درهم فإذا أدى ما عليه من ذلك طبع له على رق طبع أحمر علي شبه دائرة وعلم حولها مباشر وهذا الديوان علاماتهم، فيشهد بعد ذلك العدول في هذا الرق القضية التابع ومتى لم يكن هذا في الرق ولا يقدر العدول، وإن جاءوا عن كتابة المبايعة؛ خوفاً من أن ينكل بهم النكال العظيم[٤].

وأسقط السلطان برقوق مرة أخري المكوس ففي عام ٧٩١هـ / ١٣٨٩م أسقط مكس الخضر والفاكهة بمصر وأشهر عليه- فتفرق الكتاب والشرط من مقاعدهم التي كانوا يجلسون بها لأخذ المكوس[٥] كذلك قام بإعادة ما خرج من الأوقاف في زمانه[٦]، ومن هذا يتضح سعي برقوق جاهدًا لانعاش الأوضاع الاقتصادية بالبلاد واكتساب حب وثقة الناس بالإضافة لأهل العلم والعلماء.

وأبطل ما يؤخذ من أهل البرلس وشورى[٧] وبلطيم من أعمال مصر[٨]، وما كان يؤخذ على القمح من ثغر دمياط من المكس وما كان يؤخذ من معمل الفراريج بالنحرية[٩]

١ ابن إياس: بدائع الزهور، ج١، ص ٢٩٨.
٢ ابن إياس: بدائع الزهور، ج١، ص ٢٧٩؛ قاسم عبده قاسم: الأيوبيين والمماليك، ص ٢٠٦.
٣ ابن تغري بردي: النجوم، ج١١، ص ٢٦٩.
٤ المقريزي: السلوك، ج٣، ق٢، ص٢٦٧.
٥ ابن قاضي شهبة: تاريخ ابن قاضي، م٣، ص ٢٧٣؛ المقريزي: السلوك، ج٣، ق٢، ص ٦٠٣.
٦ ابن قاضي شهبة: تاريخ ابن قاضي، م٣، ص ٢٧٣.
٧ من نواحي إقليم البرلس قرب بلطيم.؛ ابن تغرى بردي: النجوم الزاهرة،ج١١ ،هامش ص٢٦٩
٨ وهو شبه الجالية وهو مبل ستة ألف درهم فضة ؛المقريزي :السلوك ،ج٣ ،ق٢،ص٦١٤
٩ النحرية وهي قرية النحراوية أو النحارية وهي إحدى قرى مركز كفرالزيات التابع لمحافظة الغربية، الخطط التوفيقية الجديد لمصر ،الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م، ج٢، ص ١٧.

وأعمال الغربية بديار مصر ،وما كان يؤخذ على الدقيق من البيرة من المكسب[1] ،وأبطل ما كان يحمل في كل سنة من الخيل والجمال والبقر والغنم من أهل الشرقية بديار مصر للعباسية، وما كان يؤخذ من المكس الدريس والخلفاء خارج باب النصر بالقاهرة وضمان المغانى من منية بني خصيب وزفتى بديار مصر، وأبطل رمي الأشجار عند فراغ عمل الجسور على أهل النواحي[2]. وبهذا يكون برقوق عمل على سياسة التخفيف من الضغوط الاقتصادية عن كاهل الناس المختلفة في جميع ربوع مصر ،وأبطل تعريف منيه بني خصيب ضمان العرصة وأخصاص الغسالين[3] وكتب مرسوماً سلطانياً بعثه إلى الأشمونين ،ونادىّ بإبطال ذلك في سواحل البلاد ، ومنيه بني خصيب فأبطل تلك المظالم[4].

كذلك أبطل وفر الشون السلطانية وكان في كل عام ألافاً من الأردب وأبطل المفرض على (البرد دار) وهو في كل شهر سبعة آلاف درهم والمقرر على مقدم المستخرج وهو ثلاثة آلاف درهماً في كل شهر، وأبطل ما كانت السماسرة تأخذه في الغلال تأخذه من المشاعين وهو عباره عن كل أردب درهمين، وكتب عليهم ألا يأخذوا من كل أردب سوى نصف الدرهم[5]

ومما سبق نستنتج الأسباب التي دفعت سلاطين وأمراء المماليك إلى تخفيف الضرائب والمكوس عن الناس والتي تعددت أهدافهم في إسقاطها عن كاهل المجتمع ،فكان أهم وأبرز تلك الأهداف هو ما يلي:

أولاً: محاولة السلاطين والأمراء كسب ود وعطف الشعب، بإلغاء تلك الضرائب التي فرضها السلاطين السابقين مثلما فعل الظاهر بيبرس عندما قام بإلغاء الضرائب التي فرضها المظفر سيف الدين قطز.

ثانياً: محاولة السلاطين التخلص من سيطرة بعض الأمراء مثلما حدث في عهد الناصر محمد بن قلاوون والحد من احتكار الأرض الزراعية من قبل الأمراء، وتبع ذلك إلغاء

١ المقريزي: السلوك، ج٣، ق٢، ص ٦١٦ .
٢ المقريزي: السلوك، ج٣، ق٢، ص ٦١٧؛ النجوم، ج١١، ص ٢٩٠ .
٣ الغسالين هم الذين يغسلون أقمشة الناس. المقريزي: السلوك، ج٣، ق٣، ص ٩٧٢.
٤ المقريزي: السلوك، ج٣، ق٢، ص ٩٧٢.
٥ المقريزي: السلوك، ج٣، ق٣، ص ٩٧٢- ٩٧٣.

مجموعة كبيرة من الضرائب في محاولة التخلص من سيطرة الأمراء وكان لشخصية السلطان القوية دور في عدم اعتراض الأمراء على ذلك[1].

ثالثاً : رغبة منهم في إنهاء الصراع السياسي على عرش السلطنة، في محاولة منهم لكسب التأييد الشعبي له بإلغاء تلك الضرائب مثلما حدث في الصراع الذي دار بين السلطان الناصر فرج بن برقوق (٨٠١- ٨١٥هـ/ ١٣٩٩- ١٤١٢م) ونائب حلب الأمير شيخو المحمودي ونائب طرابلس الأمير نوروز الحاكمي عندما ضغطوا على الخليفة العباسي المستعين بالله أبي الفضل العباس بن المتوكل لكي يؤيدهما ضد السلطان الناصر فرج كما ألزموه بإعلان إبطال المكوس وإبطال أخذ البراطيل ورمي البضائع على التجار في مصر بهدف دعم أهل مصر لهم ضد الناصر فرج بن برقوق[2].

رابعاً: أرجع بعض الباحثين أن السبب في تخفيف تلك الضرائب هي المحاولات الإصلاحية التي تمت خلال حكم الناصر محمد حيث تم التخلص من مجموعة كبيرة ومتنوعة من الضرائب وتقليص نفوذ الأمراء والجهاز الإداري كان من أول أهداف الناصر بسبب وجود سيطرة قوية واحتكار الأرض بما أدى شلل الوضع المالي للدولة فضلاً عن زيادة نفوذ الأمراء بمقارنة بالسلطان نفسه[3].

٢- فرض بعض الضرائب من الدولة:

قام سلاطين المماليك بإلغاء الكثير من الضرائب والمكوس ولقد تعددت الأهداف التي من أجلها قاموا بإسقاط بعض الضرائب والمكوس ، ولكن رغم ذلك لم تتخل سلاطين المماليك على فرض المزيد من الضرائب أو على الأقل إعادة ما تم إسقاطه من الضرائب .

وتبدأ تلك السياسة بقيام المعز أيبك بتولية الوزارة لشرف الدين أبي سعيد هبة الله بن صاعد الفائزي[4] وكان يلقب بالأسعد وفي ذلك يقول المقدسي" لقد عدل أبيك الوزارة

١ المقريزي: الخطط، ج١، ق٢، ص ٥٠٩؛ نعيمة أبو شاكور: الضرائب والجبايات في مصر في العهد المملوكي، ص ١٧١.

٢ المقريزي: الخطط، ج٦، ق١ ص ٣٢٠، ٣٢٢ ؛ نعيمة أبو شاكور: الضرائب والجبايات في مصر في العهد المملوكي، ص ١٧١.

٣ نعيمة أبو شاكور: الضرائب والجبايات في مصر في العهد المملوكي، ص ١٧٠.

٤ كان الفائزي مسيحيا ثم أسلم أيام الملك الكامل الأيوبي، وتولي عدة وظائف في عهدي العادل الثاني =

من وزارة العلماء إلى وزارة الأقباط[١]"، ولم يضيع الفرصة وأخذ في أسباب جمع الأموال الكثيرة، فقام بإقرار أموال على التجار وأصحاب العقار ورتبا ومكوساً[٢] وضمانات سماها الحقوق السلطانية والمعاملات الديوانية وأخذ الجوالي[٣] من أهل الذمة مضاعفة وأحدث التصفيع[٤] والتقويم[٥] وعدة أنواع من المظالم[٦] وكانت تلك المكوس والمظالم قد أبطلها صلاح الدين الأيوبي قبل ذلك فاستجدها الأسعد من جديد كما أنه فرضها على تجار الكرم بحجة حماية البلاد[٧]".

ولم يكتف أيبك بهذا ، فإذا به يستغل حركة العربان لكي يفرض المزيد من الضرائب بهدف جمع الأموال فقام بزيادة القطيعة[٨] والقود[٩] المأخوذة من العربان وعاملهم بالقسوة والقهر[١٠]، وبهذا تكون سياسة السلطة الحاكمة في مصر على الناس سياسة سلبية، فقيام

=والصالح نجم الدين أيوب ودخل بعد ذلك في خدمة عز الدين أيبك. زبيدة محمد عطا: اليهود في العالم العربي ،عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الاولي،٢٠٠٣،ص١٢٩.

١ نزهة الناظرين فيمن ولى مصر من الخلفاء والسلاطين ،ص ٣٧

٢ هي ضريبة تفرض على الإنتاج وعلى السلع الواردة والصادرة الموجودة في الموانى وكانت تفرض في العصر المملوكي على كل البيوت والحوانيت أو الخانات أو الحمامات والأفران والطواحين، والبساتين، والمراعي، ومصائد الأسماك، والمعاصر، والدجاج، والأغنام، والجاموس والبقر، ذلك ولأن هذه المكوس ليست شرعية فقام سلاطين المماليك بإلغائها، كذلك كانت تفرض على أصحاب الإقطاعات وموظفي الدولة . محمد قنديل: مصطلحات صبح الأعشي، ج١٥، ص ٢٢٥؛ سعيد عاشور : العصر المملوكي، ص ٤٥٩.

٣ الجوالي جمع جالية : وهو لفظ يطلق على أهل الذمة وقيل من أجل فرض الضرائب عليهم، المقريزي: السلوك، ج١، هامش ص ٤٧٧

٤ التصفيع: إحصاء البيوت والعقارات، المقريزي: السلوك، ج١، هامش ص ٤٧٧.

٥ التقويم : تقدير قيمة كل البيوت المحصاة من أجل الغرض نفسه، المقريزي: السلوك، ج١، هامش ص ٤٧٧.

٦ المقريزي: السلوك، ج١، ص ٤٦٥؛ قاسم عبده قاسم: دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي في عصر سلاطين المماليك، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٨٣م، ص ١١٨.

٧ المقدسي: نزهة الناظرين، ص ٣٧٠؛ محمد عبدالغني الأشقر : تجارة التوابل في مصر في العصر المملوكي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ،الطبعة الأولى، ١٩٩٩م .ص ١٦٨.

٨ القطيعة: هي ما يفرضه السلطان على ولاية أو ناحية من المال سنوياً أو يقرره في أحوال غير عادية بالغرامة الحربية.؛ محمد فتحي الشاعر: الشرقية في عصر سلاطين الأيوبيين والمماليك ،ص٥٣ .

٩ القود هو ما تبعث به قبائل العرب إلى السلاطين من الهدايا ويتمثل في الخيل والإبل، محمد فتحي الشاعر: الشرقية، ص ٥٣.

١٠ المقريزي: السلوك، ج١، ق٢/ ص ٣٨٨؛ محمد فتحي الشاعر، الشرقية في عصر سلاطين الأيوبيين والمماليك، ص ٥٣.

أيبك بفرض مزيد من الضرائب على العربان ما هو إلا استغلالا للأوضاع السياسية من أجل زيادة الضرائب على الناس .

وعندما عجز السلطان برسباي (٨٢٥- ٨٤١هـ / ١٤٢٢- ١٤٣٨م) عن دفع النفقة للمماليك السلطانية عمل على جمع المال فأمر الأمير زين الدين أن يتوجه إلى النواحي ويفرض على كل بلدة مال يسمى الضيافة ، وكان يؤخذ من كل بلد مائة دينارا ويأخذ من أخرى دون ذلك ، فجمع على حس ذلك بما يراه مالاً كثيراً ولكن كانت هذه الضرائب لها أكبر الأثر في سوء أحوال الفلاحين الاقتصادية نظراً لعدم معرفة الفلاح بها ولم يكن مستعد لدفعها وبالتالي كانت ذي أثر سيء في اختلال حال الفلاح[١]، كما قام برسباي بإصدار أمر بتحصيل قيمة إيرادات الأملاك والعقارات لمدة خمس شهور مقدماً[٢]. ويتضح من هذا أن الأشرف برسباي كان يلجأ دائماً للضرائب في حال عجز الخزانة عن توفير الأموال اللازمة له.

كما فرض السلطان برسباى على جميع بلاد الشرقية والغربية والمنوفية والبحيرة وسائر الوجه البحري خيولاً وكانت لا تؤخذ من أهل النواحي وكان يؤخذ من كل قرية خمسة آلاف درهم نقدا عن ثمن كل فرس ومن بعض النواحي يؤخذ عشرة آلاف عن ثمن فرسين. ويحتاج أهل الناحية مع ذلك إلى مغرم لمن يتولى أخذ ذلك منهم " وتم حصر كتاب ديوان الجيوش قرى أرض مصر كلها فكانت ألفان وسبعون قرية[٣].

ومن الضرائب المثيرة للسخرية ضريبة "التزام القرع"، وهذه الضريبة استحدثت في عهد الأشرف برسباي وكان السبب فيها أحد المماليك الذي انكشفت رأسه وهو يلعب الرمح أمام السلطان في العشرة الأخيرة من شهر شعبان عام ٨٣٠هـ/ ١٤٢٦م فظهر أقرع فضحك الحاضرون منه فما كان من هذا المملوك إلا أنه سأل السلطان أن يجعله (شاد القرعان) فما كان من برسباي إلا أنه أصدر مرسوماً بذلك وأصبح هذه المملوك يدور على الناس فمن ظن أنه أقرع كشف رأسه فأي حد أقرع فعلاً أخذ منه ثلاثة دراهم فضة وثلث الدرهم ، واستمر ذلك فترة حتي زالت تلك الضريبة[٤] .

١ حياة حجي: سياسة الأشرف برسباي، ص ١٠٣.
٢ عثمان عطا: الأزمات الاقتصادية، ص ٢٣٣.
٣ المقريزي: السلوك، ج٤، ق٢، ص ٩١٣؛ حياة حجي: سياسة الأمير برسباي، ص ١٠٤.
٤ ابن حجر العسقلاني: أنباء الغمر بأبناء العمر، ج٣، تحقيق : حسن حبشي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ص ٣٨٣، عثمان عطا: الأزمات الاقتصادية، ص ٢٣٤.

وفي عام ٨٩٤هـ/ ١٤٨٨م عندما جمع السلطان قايتباي (٨٧٢- ٩٠١هـ / ١٤٦٨- ١٤٩٦م) القضاة وعرض عليهم خلو الخزائن من الأموال وتهديد الجنود له بالثورة العارمة علية تم الاتفاق على فرض أجرة شهرين مقدماً على الأملاك والأوقاف لمساعدة السلطان[١] .

وتكرر ذلك الأمر نفسه فى عهد السلطان الأشرف قانصوه الغوري (٩٠٦- ٩٢٢هـ / ١٥٠١ – ١٥١٦م) عندما عجز عن دفع النفقة للجنود اضطر لفرض ضريبة على الأملاك والأوقاف، وكان ذلك في عام ٩٠٦هـ / ١٥٠٠م ، ورغم معارضة القضاة له ، لكنه ظل يلح في التشاور مع القضاة حتى تم الاتفاق على عدم المساس بأعيان الوقف شريطة أن يؤخذ منها ربع عام كاملة مقدماً، بما في ذلك جميع أراضي الأوقاف :(جوامع ومدارس... إلخ)، وأن يؤخذ من أملاك القاهرة وغيرها أجرة عشرة أشهر كاملة مقدماً سواء كان ذلك علي المنازل أو الربوع أو الحوانيت أو المراكب وغير ذلك [٢]. وكان لتلك الضرائب أثرها السيء على أحوال البلاد والعباد ؛ فتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فيذكر ابن إياس ذلك فيقول :"أنه "فخرب غالب البلاد ورحلت عنها الفلاحون فصار الذي تخرب بلاده من المقطعين تؤخذ جماكيته في نظير الحماية والشياخة وصار الكشافين يستخرجون الأموال من البلاد"[٣].

كذلك قام السلطان الغوري بفرض تحصيل أجرة الأملاك لمدة عشرة أشهر مقدماً ولم يستثن أي عقار من ذلك حتى أملاك الوقف أو الخيرات حتى وقف البيمارستان المنصوري وسائر الأوقاف و مما كان له أكبر الأثر على أحوال الناس فقد طلب أصحاب الأملاك السكان بأن يدفعون مقدماً أجرة السكن لعشرة أشهر مقدماً وأما الساكنون في أملاكهم فقد صلبهم الأمراء القائمون علي جمع الضرائب بفرضهم ضرائب أخرى ضعف ما عليهم فعطلت بذلك الأسواق عن البيع والشراء وأغلقت معظم الدكاكين ووقع الاضطراب للغني والفقير ولم ينجُ أحداً من هذه المصيبة [٤] .

١ عثمان عطا: الأزمات الاقتصادية، ص ٢٣٣.
٢ ابن إياس: بدائع الزهور، ج٤، ص ٣١١؛ محمود رزق: الأشرف قانصوه الغوري، ص ٧١- ٧٢ .
٣ ابن إياس: بدائع الزهور، ج٤، ص ٣١٢.
٤ ابن إياس: بدائع الزهور، ج٤، ص ٣١٥؛ عثمان عطا: الأزمات الاقتصادية، ص ٢٣٣.

ولقد سعي قانصوه لجمع الأموال وأن يملأ الخزانة بفرض ضرائب .إجبارية على كل أنواع الممتلكات تتراوح من سبعة أشهر إلى عشرة أشهر ، ولم تعف أملاك الوقف أو الخيرات ولم يعرف هوادة في جباية تلك الضرائب ، كما فرضت على اليهود والنصارى علي حسب كل الفئات، كذلك فرض ضريبة الموجب وهي عبارة عن نصف فضة عن كل أردب يباع من القمح أم الشعير أم الفول، فجددها الغوري وبلغت ثلاثة أمثال ما كانت عليه ، مما أدى لزيادة الأسعار وشكوى الناس، كذلك قام بفرض ضريبة المشاهرة والمجامعة على التجار والباعة لمزاولتهم شئون البيع في الأسواق وعلى أصحاب الطواحين أيضاً – وكانت تدفع شهريًا لمحتسب القاهرة وكان المتحصل منها سنويًا نحو ٧٦ ألف دينارٍ[1].

الخاتمة :

- تراوحت السياسات الضريبية فى العصر المملوكى كان أبرزها السياسات ذات طابع ايجابى هدفت لتخفيف العبء عن المواطن، ولم تكن هذه الممارسات مجرد ممارسات اقتصادية بل كانت من منطلق سياسى هدفت لكسب الشعبية من السلطة للعوام، وكذلك لكسب مشاعر الفلاحين وفقراء الناس .
- من خلال رغبة السلطة فى كسب مشاعر العوام أسقطت بعض الضرائب سيئة السمعة مثل ضريبة المغانى والضرائب التى كانت تُفرض على الأعمال غير الأخلاقية فى المجتمع.
- حاولت السلطة فى بعض الأحيان تحجيم سلطات جباة الضرائب وكذلك إلغاء بعض الوظائف التى كان مهمتها جمع الضرائب من الناس، وكذلك إسقاط بعض الضرائب غير الشرعية مثل ضريبة المكوس، وكذلك بعض الضرائب المرتبطة بالسلع الحيوية للناس .
- كانت المصادرات إحدى أوجه السياسات الضريبية التى مارستها الدولة، وإن كانت هذه المصادرات موجهة ضد أصحاب الثروات المتضخمة، وقد سعت السلطة من خلال هذه الممارسات أن تظهر فى عيون الشعب أنهم يأخذون من الأغنياء لصالح الفقراء .

١ ابن أجا: العراك بين المماليك والعثمانيين، ص ٢١٥ ؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج٤، ص ٣٢٩؛ محمود رزق: قانصوه الغوري، ص ٧٦؛ هنادي زعل: قنصوة الغوري، ص ١١٨.

- وُجدت العديد من السياسات التى تعسفت فى جمع الضرائب، وفرض ما يعرف بالضرائب المستجدة أو الضرائب المستحدثة التى لم يكن لها أصل فى الفترات السابقة على فرضها، وإنما تم فرضها لظروف سياسية أو إقتصادية أو إجتماعية أو لوجود كوارث طبيبعة، أو لمرور الدولة بفترات من الكساد، بل ظهرت بعض الضرائب الطريفة والغريبة مثل ضريبة " التزام القرع ".
- أنشأ الناصر محمد بن قلاوون ديوان جديد يسمي ديوان (المفرد) هدف إلى مصادرة أموال بعض رجال الدولة الفاسدين، واستغلالها لصالح العوام ، كما يظهر دور هذا الديوان –الذي يعد بمثابة صندوق تفادي الأزمات والكوارث - في تحقيق العدالة الاجتماعية وإنقاذ مصر من بعض الأزمات التي طرقت بعصر الناصر محمد ،وتخفيف الأزمات عن العوام بأخذ من الأغنياء-عن طريق غير مباشر –والإنفاق علي الفقراء ،مما جعل الناصر محمد محبوبًا من المصريين.
- كانت الأزمات الإقتصادية مناسبة واضحة لفرض العديد من الضرائب على مختلف مناحى الحياة ولم تعف منها حتى الأوقاف .
- وجدت بعض السياسات المتطرفة فى جمع وجباية الضرائب ليس لسد حاجات المجتمع والدولة ولكن لإشباع حاجات وأطماع كبار المماليك، بالإضافة إلى التعسف الشديد فى جمع وجباية هذه الضرائب .

وأخيراً فقد كانت الضرائب العصب الأساسى والشريان الأهم فى التاريخ الإقتصادى والإجتماعى فى مصر فى العصر المملوكى، ودارت السياسات المتعلقة بها فى فلك الإقتصاد والسياسة والمجتمع إبان هذا العصر .

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر :

ابن أجا: (محمد بن محمود الحلبي) ت ٨٨١هـ / ١٤٧٦م.

١. العراك بين المماليك والعثمانيين الأتراك مع رحلة الأمير يشبك من مهدي الدوادار، تحقيق محمد أحمد دهمان، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٦م.

ابن إياس: (أبو البركات محمد بن أحمد بن إياس) ت ٩٣٠هـ / ١٥٢٣م .

٢. بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق محمد مصطفى زيادة، ط٣، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٨م .

ابن تغري بردي: (جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي) ت ٨٧٤هـ / ١٤٦٩م

٣. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، تحقيق حسين نصار، ط٢، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٥م .

ابن حبيب: (بدر الدين الحسن بن عمر بن حبيب) ت ٧٧٩هـ/ ١٣٧٧م .

٤. تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه، تحقيق محمد محمد أمين، ط٢، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٠م .

ابن حجر العسقلاني: (شهاب الدين أحمد بن على بن محمد) ت ٨٥٢هـ / ١٤٤٨م

٥. إنباء الغمر بأنباء العُمر، تحقيق حسن حبشي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ٢٠١١م.

ابن دقماق: (إبراهيم بن محمد بن أيدمر العلائى) ت ٨٠٩هـ/ ١٤٠٦م .

٦. الجوهر الثمين في سير الملوك والسلاطين، تحقيق محمد كمال الدين عز الدين علي، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٥م .

شافع بن علي: (ناصر الدين ابن رافع بن عبد الظاهر السعدي) ت ٧٣٠هـ / ١٣٢٩م

٧. حسن المناقب السرية المنتزعة من السيرة الظاهرية، تحقيق عبد العزيز عبدالله الخويطر، ط٢، الرياض ١٩٨٩م .

٨. الفضل المأثور من سيرة السلطان الملك المنصور، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٨م .

ابن قاضي شهبة: (تقي الدين أبو بكر بن أحمد بن قاضي شهبة) ت ٨٥١هـ / ١٤٤٧م

٩. تاريخ ابن قاضي شهبة، تحقيق عدنان درويش، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، ١٩٧٧م .

المقريزي: (تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي) ت ٨٤٥هـ / ١٤٤١م

١٠. السلوك لمعرفة دول الملوك، ج١، ج٢ تحقيق سعيد عبد الفتاح عاشور، ط٢، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٧م .

ثانياً: المراجع :

حياة ناصر الحجي :

١. السلطة والمجتمع في سلطنة المماليك (فترة حكم السلاطين المماليك البحرية من سنة ٦٦١هـ/ ١٢٦٢م إلى سنة ٧٨٤هـ / ١٣٨٢م)، مجلس النشر العلمي، الكويت، ١٩٩٧م .

زبيدة محمد عطا :

٢. الترك في العصور الوسطى "بيزنطة وسلاجقة الروم والعثمانيين"، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٦م.

٣. قبطي في عصر اسلامي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٧م.

سعيد عبد الفتاح عاشور :

٤. العصر المماليكي في مصر والشام، ط٢، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٦م .

عثمان محمد عطا :

٥. الأزمات الاقتصادية في مصر في العصر المملوكي وأثرها السياسي والاقتصادي والاجتماعي (٦٤٨-٩٢٣هـ/ ١٢٠-١٥١٧م) تاريخ المصريين ٢١٣، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، (د.ت).

علي باشا مبارك :

٦. الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، ط٢، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠١م .

عيسى محمود العزام:

٧. أسعار الحبوب والمواد الغذائية في مصر أثناء عصر المماليك البرجية.

قاسم عبده قاسم :

٨. عصر سلاطين المماليك التاريخ السياسي والاجتماعي، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٤م .

٩. دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي في عصر سلاطين المماليك، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م .

١٠. أهل الذمة في العصور الوسطى، دراسة تاريخية، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٧٩م.

محمد أحمد دهمان :

١١. معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٠م .

محمد عبد الغني الأشقر :

١٢. تجارة التوابل في مصر في العصر المملوكي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

محمد قنديل البقلي :

١٣. التعريف بمصطلحات صبح الأعشى في صناعة الإنشا للقلقشندى، ط٣، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٠م .

محمود رزق سليم :

١٤. موسوعة عصر سلاطين المماليك، ط٢، المطبعة النموذجية، القاهرة، ١٩٦٢م .

محمد فتحي الشاعر:

١. الشرقية في عصري سلاطين الأيوبيين والمماليك، دار الأمين للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٩

ثالثاً: الرسائل الجامعية :

طارق محمد الكردي:

١. حقوق الإنسان في دولة المماليك، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، ٢٠١٥م.

هنادي زعل مسعود الهنداوي:

٢. السلطان قنصوة الغوري ونهاية دولة المماليك، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ٢٠٠٢م.